الفصل الخامس
فرضيات البحث

خطة الفصل

المقدمة
1. دور الفرضية في عملية البحث
2. ماهية الفرضية
3. مثال
4. البحوث الارتباطية و البحوث السببية
5. خصائص الفرضية
6. كيفية اختبار الفرضية
7. أمثلة توضيحية
8. الملخص

الأهداف التعليمية للفصل

1. معرفة أهمية ودور الفرضية في عملية البحث العلمي
2. تعريف الفرضية و تحديد خصائصها
3. معرفة و تمييز البحوث الارتباطية و البحوث السببية
4. معرفة كيفية التحقق من الفرضية في عملية البحث العلمي

قاموس المصطلحات

المصطلحات باللغة الإنجليزية	المصطلحات باللغة الفرنسية	المصطلحات باللغة العربية
Hypothesis test	Test des hypothèses	اختبار الفرضية
Correlation	Corrélation	ارتباط
Exploratory	Exploratoire	استكشافي
Research problem	Problématique de recherche	إشكالية البحث
Operating framework	Cadre opératoire	اطار عملي
Novice researcher	Chercheur novice	باحث مبتدأ
Correlational research	Recherches corrélationnelles	بحوث ارتباطية
Causal research	Recherches causales	بحوث سببية
Confirmation or rebuttal of the hypothesis	Confirmation ou réfutation de l'hypothèse	تأكيد أو ابطال الفرضية
Variance	Variance	تباين
Practical experience	Expérience pratique	تجربة عملية
Verification of the hypothesis	Vérification de l'hypothèse	تحقق من الفرضية
Data analysis	Analyse de données	تحليل المعطيات
Variance	Variance	تغاير
Against-interpretations	Contre-interprétations	تفسيرات مضادة
Symmetry	Symétrie	تماثل
Occurrence of time	Occurrence temporel	تواتر زمني
Communicability	Communicabilité	تواصلية
Characteristics of the hypothesis	Caractéristiques de l'hypothèse	خصائص الفرضية
Cause	Cause	سبب
Causality	Causalité	سببية
Causal relationship	Relation causale	علاقة سببية
Causal relationship or correlation	Relation causale ou corrélation	علاقة سببية أو ارتباط
Predictable relationship	Relation prévisible	علاقة متوقعة
Competitors hypothesises	Contradictions ou concurrentes	فرضيات نقيضة
Hypothesis	Hypothèse	فرضية
Verifiability	Vérifiabilité	قابلية الاثبات
How to check the hypothesis	Comment vérifier l'hypothèse	كيفية التحقق من الفرضية
Nature of the hypothesis	Nature de l'hypothèse	ماهية الفرضية
Plausibility	Plausibilité	معقولية
Sub-concepts	Sous-concepts	مفاهيم فرعية

المقدمة

يمكننا أن نكتب صفحات كثيرة و طويلة حول اعداد فرضيات البحث أو أن نسترسل في سرد الموضوع إلى ما شاء الله أن يكون ولكن المقصد يتطلب منا الذهاب إلى ما هو أهم. الباحث المبتدأ يمكن أن يراجع كتب المنهجية أثناء تقدمه في بحثه ويسعى إلى اكتساب معرفة أوسع في البحث عن مفهوم أو المفاهيم التي يريد أن يتوسع فيهن أكثر؛ و منه في معرض هذا العمل نريد أن نغطي النقاط التالية:

في اعداد و ترجمة هذا الفصل، تم الاعتماد على المراجع التالية:

Amroune (2014)
FAYE Ibrahima (2016)
Gavard-Perret et al. (2008)
Herizi (2017)
Mace et Pétry (2000)
Moschetto (2011)
Noel (2011)
Thietart et al. (2007)

1. دور الفرضية في عملية البحث

الطريقة البسيطة لمعاينة الفرضية هي كالتالي:

تتم بعد صياغة السؤال البحث العام ثم يليه السؤال الخاص، طبعا يكونان بصيغة الاستفهام. الفرضية هي صياغة تقريرية لسؤال البحث الخاص، لكن بصيغة الإيجاب اللغوي، نؤكد اللغوي.

الدور الأساسي للفرضية هو عبارة عن أداة لربط النتائج المفاهمية المستخلصة من إعداد إشكالية البحث؛ هذا من جهة ؛ ومن جهة أخرى هو نقطة بداية للتجربة العملية أو التحقق من هذه الفرضية؛ فالفرضية هي حلقة ربط بين العمل النظري والعمل التجريبي للتحقق من هذه الفرضية المصاغة.

اذن الفرضية هي التي توجه وتعطي معنى لعملية البرهنة التجريبية، ولهذا كل عمل بحث علمي حتى وإن كان استكشافي، يجب أن يحتوي على الأقل على فرضية واحدة.

2. ماهية الفرضية

كل المختصون في علم المنهجية يدركون جيدا ماهية الفرضية، لكن لا يعرفونها جميعا بنفس الكيفية؛ بيد انه يمكننا نسخ تعريف مقبول عموما من طرف جميع المختصين، ولهذا نقترح التعريف التالي:

الفرضية هي اجابة متوقعة للسؤال الخاص أو الفرعي لإشكالية البحث.(Manheim et Rich) يعرفانها على أنها بيان تقريري لتحديد علاقة متوقعة و معقولة و ممكنة موجودة في الظاهرة العلمية المشاهدة او المتخيلة المراد دراستها.

3. عرض مثال

لنعتبر أن اعداد إشكالية البحث دفع بنا إلى اعلان سؤال خاص على العلاقة بين اعتماد الدولة **A** على الدولة **B** و الامتثال أو الدعم في السياسة الخارجية بين هذين الدولتين.

لنعلن إذن علاقة بين مفهومين أو حدين من الإشكالية ونمثلهما بالعلاقة التالية.

الارتباط بين الدولتين ← **التوافق أو التماثل في السياسة الخارجية**

الارتباط بين الدولتين: ممثل في الاعتماد أو الدعم بين الدولتين بشتى أشكاله.

التوافق أو التماثل في السياسة الخارجية: أن تكون للدولتين نفس المواقف في شؤون السياسة الخارجية على المستوى الدولي.

السهم الممثل أعلاه يمثل العلاقة بين المفهومين (**الارتباط بين الدولتين**) و (**التوافق أو التماثل في السياسة الخارجية**) يمكن أن يفسر باعتماد الدولة **A**على الدولة **B** في مجال السياسة الخارجية. هذه الظاهرة العلمية المشاهدة المراد دراستها تفسر بأن الارتباط بين الدولتين هو بسبب توافقهما أو تماثلهما في قضايا السياسة الخارجية. تبقى الدراسة التجريبية أن تؤكد أو تنفي هذه العلاقة؛ سنعود لاحقا إلى إثارة قضية الربط بين سبب ونتيجة هذه العلاقة و هذا في غمار الخوض عن معنى أو نوعية الفرضيات.

في البداية ، لنتفق أن مفهومي الارتباط والتماثل هما عبارة عن مفهومين موجزين لزاما علينا أن نحول هذين المفهومين الى مفاهيم عملية أو إلى إطار عملي أكثر دقة لتمكن من القيام بالدراسة التجريبية. لهذا من اللازم أن نحول هذه المفاهيم النظرية الى مفاهيم أو حدود منهجية أكثر دقة، وذلك في مرحلة هيكلة الفرضية. بناء المفهوم العلمي يترتب عنه تحديد مفهوم أو مفاهيم فرعية الذين هم خصائص أو سمات أكثر تجسدا من المفهوم الرئيسي أو العام؛ ولهذا العلاقة تحدد في مرحلة إعداد الإشكالية تتحول إلى علاقة مجسدة أثناء النطق أو التصريح بالفرضية ولهذا نسوغها كما يلي:

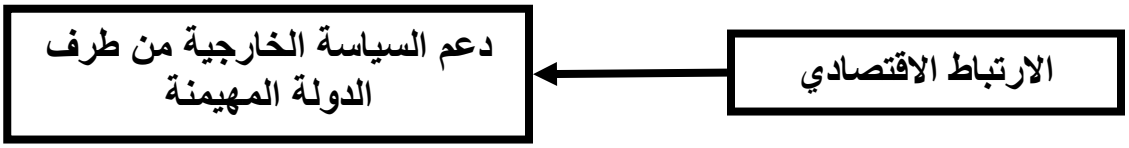

إذن الفرضية يمكن صياغتها بالشكل التالي:

الفرضية:

مستوى عالي من الارتباط الاقتصادي لدولة اتجاه دولة أخرى من المرجح أن يسبب من طرف الدولة الأولى دعما للسياسة الخارجية للدولة الثانية.

الارتباط الاقتصادي الذي يعتبر شكل من اشكال الارتباط بصفة عامة، يجسد المفهوم النظري الأول؛ بينما الدعم الذي يعتبر سمة من سمات التماثل يجسد المفهوم النظري الثاني. لكن هذين المفهومين العلميين هما عامين فيما إذا نريد أن نخوض غمار العملية التجريبية؛ إذ كان علينا لزاما تجسيدهما عن طريق متغيرات ومؤشرات في مرحلة بناء الإطار العملي.

الخلاصة:

الفرضية تقرر العلاقة التي يجب التحقق منها بمقارنتها بأحداث جارية على الواقع أي في الميدان؛ إذن هي علاقة تكون بين المفاهيم التي تترجم الظواهر العلمية المشاهدة؛ هذه العلاقة بين الظواهر المترجم عنها بالمفاهيم، يجب أن تكون أكثر دقة ويمكن ملاحظتها في الواقع بسهولة من التي سبق تحديدها أثناء اعداد الإشكالية أي بمعنى آخر يمكن قياسها في الميدان.

إذن، يمكننا القول أن الفرضية هي علاقة سببية أي وجود سبب يحدث نتيجة؛ أو يمكن أن تكون علاقة ارتباط بين المفاهيم المستخلصة من إعداد الإشكالية.

ولهذا نسوق الشكل التالي.

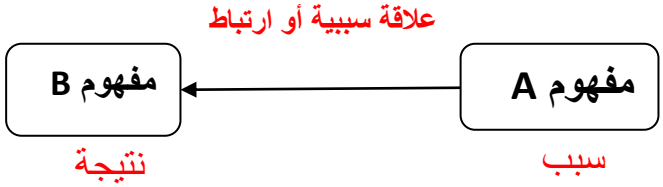

4 . البحوث الارتباطية و البحوث السببية

1.4 البحوث الارتباطية:

تعتمد البحوث الترابطية على استخدام الدراسات الاستقصائية أو الملاحظات، سواء أكان باستخدام استبيان أو باستخدام المراقبة للأفراد في بيئتهم الطبيعية، يأخذ هذا البحث صورة لعدة متغيرات في لحظة معينة. هذا البحث مفيد بشكل خاص للدراسات الوصفية، أي لوصف تواتر وقوع حدث أو لوصف العلاقات بين المتغيرات.

2.4 البحوث السببية أو التجريبية:

وفي الوقت نفسه، يتم اقتراح هذه البحوث لإثبات العلاقة السببية بين المتغيرات عن طريق التلاعب بالمتغيرات التفسيرية أو المستقلة (أي الأسباب)، والسيطرة على المتغيرات الأخرى التي لا يرغب الباحث في دراستها. و لكن هذه المتغيرات الاخرى قد تؤثر على المتغير (التفسيري أو المستقل) ليتم شرح الآثار الناجمة بمتغير تابع. البحث التجريبي هو النوع الوحيد من البحوث الذي يجعل من الممكن اختبار الفرضيات السببية من أجل فهم الظاهرة العلمية المراد دراستها بمتغيرات مستقلة و متغيرات تابعة.

3.4 السببية:

الأهمية العلمية الحالية لمفهوم السببية تنبع في المقام الأول من عمل John Stuar Mill الذي استأنف وعمق أفكار David Hume؛ ومنه هناك ثلاثة شروط ضرورية لإثبات وجود علاقة سببية بين متغيرين السبب X والأثر Y.

1.3.4 التأكد من وجود تباين بين X و Y

X و Y يجب أن يتباينا أو يتغايرا معا، على النحو المنصوص عليه في فرضية السببية. على سبيل المثال، على افتراض أن في شركة ما، رضا الموظفين يرجع إلى مستوى الأجر المالي المقبوض، لكن يجب التحقق ومعرفة فيما اذا كان معظم الموظفين الراضين هم في مراكز العمل التي تدفع لهم على نحو أفضل.

2.3.4 التواتر الزمني لحدوث X و Y

لتكون X سبب ل Y، X يجب أن يحدث زمنيا قبل Y. في المثال المبين أعلاه، يجب على الباحث التأكد من أن مستوى الأجر قد حدث زمنيا قبل رضا الموظفين؛ و بالمقابل الموظفين الأكثر رضا هم الأكثر كفاءة؛ وبالتالي فإنهم يستفيدون من الزيادة في الأجور، وافتراض عكس ذلك سيتم اختباره، أي بمعنى أن رضا الموظفين هو سبب لمستوى الأجور.

3.3.4 غياب كل الأسباب المحتملة الأخرى

عند دراسة العلاقة السببية بين X و Y، فمن الضروري ضمان عدم وجود متغير آخر منافس ل X و ل Y يسبب التغيرات أو التباين في Y. مثلا، للتأكد من أن مستوى الأجر يسبب رضا الموظفين؛ يجب أن يكون الباحث على يقين من أنه يسيطر أو يحتفظ بثبات جميع الأسباب الأخرى المحتملة لرضا الموظفين (توفر فرص التدريب، جو العمل المريح، وما إلى ذلك).

هذه الشروط الثلاثة ضرورية، ولكنها ليست كافية لإثبات علاقة السببية؛ في الواقع أنه حتى عند الجمع بين هذه الشروط الثلاثة، فإنها لا تثبت أنه يمكن دحض وجود علاقة سببية. كما يجب على الباحث أن يعتمد على المعرفة المفاهيمية المتينة للإشكالية قيد الدراسة. في غياب هذه الأسس المفاهيمية المتينة، فمن الممكن أن السببية الملحوظة هي ببساطة محددة للحالة المدروسة و فقط.

5. خصائص الفرضية

العديد من الكتب و الأعمال متخصصة في منهجية البحث العلمي تبرز مجموعة من القواعد، ولكننا لن نحتفظ منها سوى بأكبر خمسة قواعد.

1.5 المعقولية

أي لا بد للفرضية من صلة وثيقة بما فيه الكفاية مع الظاهرة العلمية المراد دراستها؛ ولكن هذه العلاقة لا يمكن أن تكون مثالية ولا يمكن أن تستخدم لإثبات حقيقة واضحة أو مؤكدة، في حين أنها يمكن ان تمتلك اليقين والحقيقة العلمية.

لا ينبغي أن تستخدم الفرضية لإثبات حقيقة واضحة، فإنه يجب أن يترك مجالا للحصول على درجة معينة من عدم اليقين أو الشك. لذلك لا جدوى من طرح افتراض أن الماء يتجمد عند 0 درجة مئوية، لأن هذا قد تم بالفعل التحقق منه وتم اثباته بشكل قطعي؛ على العكس من ذلك، فمن الممكن التكهن بافتراضات حول العلاقات التي يعتبرها الكثيرون واضحة، ولكن فقط في الفرضيات اللواتي لم يتم التحقق منهن تماما.

تشير معقولية الفرضية أيضا إلى أهميتها و صلتها ومواءمتها للظاهرة المدروسة. لتحديد أهميتها و صلتها و مواءمتها، يجب على الباحث أن يطلع و يقرأ كثيرا عن الظاهرة أو الظواهر المراد دراستها؛ لأن القدرة على صياغة الفرضية ذات الصلة الجيدة بالموضوع يتناسب طرديا مع المعرفة التي اكتسبها الباحث في موضوع الدراسة. وبعبارة أخرى، المعرفة الفضلى لموضوع البحث، من الأرجح أنها تسمح للباحث بطرح افتراض ذوا صلة وطيدة بموضوع البحث؛ وفقط القراءة المتأنية والواعية تسمح للباحث من المعرفة الجيدة بموضوع البحث.

2.5 قابلية الاثبات

لا يوجد أي مجال لطرح فرضية حول جنس الملائكة، لأننا لا يمكن أبدا أن نتحقق من هذه الفرضية، ذلك لعدم وجود معلومات محددة حول هذا الموضوع. المعلومات المتاحة في ميدان البحث تصبح عاملا حاسما للتحقق من الفرضية. عملية الافتراض هي بالتالي تعتمد على العناصر العامة للإشكالية وكذلك نوع البيانات او المعطيات المتاحة في ميدان البحث للتحقق من الفرضية.

3.5 الدقة

يجب على الباحث عند صياغة الفرضية تجنب الغموض والارتباك في اختيار المفاهيم الأساسية والمصطلحات المستخدمة والعلاقة المفترضة في هذه الخطوة؛ يجب أن تكون الشروط الرئيسية للفرضية دقيقة بما فيه الكفاية وتمثل أكبر قدر ممكن من الظواهر العلمية قيد الدراسة؛ يجب أن تكون العلاقة المفترضة بين هذه الظواهر محددة ويجب بذل السعي الكامل لتجنب أي غموض.

4.5 العمومية

أي قدرتها التفسيرية تتجاوز قضية معينة، أفضل طريقة لجعل العمل الافتراض يكتسي صبغة العموم هو ضمان أنها مستوحاة من نهج أو (نموذج) نظري أو بالأحرى مقاربة نظرية علمية. وهكذا، فإن الفرضية التي تصل بين الارتباط الاقتصادي بين دولة مهيمنة أي جرت عليها الهيمنة على دعم دولة قوية مهيمنة في السياسة الخارجية توجد أصولها في النموذج النظري او نظرية **النزعة التجارية الجديدة**؛ التي من خلال تفسيراتها تبين أن بعض الدول القومية القوية تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من السلطة بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك العلاقات التجارية.

5.5 التواصلية

يجب أن تكون الفرضية مفهومة وبنفس الطريقة من قبل جميع الباحثين، لأن طبيعة التحكم في العمل العلمي يكمن في أن باحثا آخر يمكن أن يكرر مراحل عملية البرهنة للتأكد من حقيقة الظاهرة العلمية. للقيام بذلك، وجب في البداية فهم بالضبط ماذا يريد الباحث أن يثبته؛ ومن هنا تأتي أهمية فهم معنى ونطاق الفرضية.

6. كيفية التحقق من الفرضية

في البحث العلمي، يجب أن لا يسعى الباحث أن يثبت صحة الفرضية بأي ثمن كان، لكن يجب التحقق بكل موضوعية وبكل دقة ممكنة من الفرضية أو الفرضيات اللواتي يستند عليهن البحث العلمي؛ هذا التحقق الميداني ممكن أن يقود إلى تأكيد أو ابطال الفرضية، لكن المنطق المنهجي يستدعي أن نسعى منذ البداية إلى ابطال أو نفي هذه الفرضية، وهذا يعتبر خاصية الطريقة العلمية البحتة.

الفرضية لا تكون مؤكدة إلا بالاعتماد على بعض المعطيات المستسقاة من ميدان البحث العملي التجريبي؛ هذه المعطيات تكون كدليل لوجود علاقة أو عدم وجودها بين مفاهيم الاشكالية. لا يمكننا تأكيد الفرضية إلا في حالة أن المعطيات المجمعة من ميدان البحث لا تبطلها؛ لدعم هذا الموقف، أي موقف الشك والارتياب الذي يجب أن يتحلى به الباحث دائما. في هذا السياق، بعض الباحثين يحتفظون في مخيلاتهم بفرضيات نقيضة أو فرضيات منافسة؛ و يتجسد هذا في شكل تفسيرات مضادة أو مغايرة لما يضعه أول مرة، وهذا ما يعزز موقف الحيطة أو الحذر أو الشك الذي يجب أن يتحلى به الباحث فيما يخص وجهة النظر للمعطيات المجمعة من ميدان البحث؛ وهذا يمكن الباحث فيما بعد من تحليل المعطيات بكل موضوعية علمية و حياد تام.

7. أمثلة توضيحية

1.7 المثال التوضيحي الأول

صياغة الإشكالية والحلول إلى الفرضية:

العنوان: استعمال استطلاع الرأي من طرف صناع القرار السياسي.

تذكير بالإشكالية:

الإشكالية الخاصة للبحث تتطرق إلى علاقة الربط بين القرارات الحكومية بنتائج استطلاع الرأي؛ نبحث أن نفهم جيدا العوامل التي تفسر هذه العلاقة.

المفاهيم العملية:

السؤال الخاص بالبحث يربط بين المفاهيم النظرية التالية: الرأي العام، قرارات الحكومة والعلاقة الرابطة بين الرأي العام وقرارات الحكومة.

لتحديد جيد لهذه المفاهيم النظرية، سنعطي محتوى عملي لكل من هذه المفاهيم النظرية.

تعريف عملي لمفهوم الرأي العام:

لنعطي محتوى عملي لمفهوم الرأي العام، سنناقش من خلاله بصفة خاصة الإدارة الغالبة للرأي العام الوطني. الإدارة الغالبة للرأي العام تعرف بمدى الإجابة الغالبة لسؤال من الأسئلة حول السياسة العامة للحكومة، مثال على ذلك كسؤال طرح (**هل يمكن للجيش الكندي المشاركة في حرب الخليج؟**)

الإجابة الغالبة لاستطلاع الرأي ممكن أن تكون موافقة للتدخل (دعم التدخل) أو موافقة للإبقاء على الوضعية الراهنة (عدم التدخل)؟

التعريف العملي لمفهوم السياسة الحكومية:

التعريف العملي لمفهوم السياسة الحكومية من حيث إدارة القرار النهائي تعرف بنفس طريقة تعريف الإدارة الغالبة للرأي العام، القرار النهائي للسياسة الحكومية يمكن أن يكون إما في اتجاه التغيير (قرار التدخل في حرب الخليج) أو في اتجاه الوضع الراهن (قرار عدم التدخل).

التعريف العملي للعلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة للحكومة:

الرأي العام الشعبي والسياسة العامة الحكومية هما في حالة توافق إذا اتجها للاثنين في نفس الاتجاه، بينما في الاتجاه الآخر لا يوجد بينهما توافق، و ذلك إذا كانت السياسة الحكومية تناقض الرأي العام، أي بمعنى على سبيل المثال، الحكومة تقرر التدخل في حرب الخليج لكن غالبية الرأي العام الوطني هو ضد هذا التدخل.

آثار قابلية الاختيار للمقاربة النظرية المعتمدة:

المقاربة النظرية المسماة **بالنظرية تعددية** التي نستلهم منها بحثنا تنص بأن صناع القرار السياسي يميلون أن يأخذوا بنتائج استطلاع الرأي. نلاحظ ان هذه المسألة تحتوي على العديد من الآثار القابلة لاختبار الأثر الأول يبين أن العلاقة الملاحظة بين الرأي العام والسياسات العمومية تكون في غالب الأحيان علاقة توافق أو علاقة خلاف؛ وهذه تنحدر منطقيا من مسلمة مفادها أن القياديون السياسيون يأخذون بعين الاعتبار نتائج استطلاع الراي غالبا من أن يتجاهلونها.

آثار أخرى تخص العوامل التي تفسر العلاقة بين الرأي العام الوطني و السياسات العامة للحكومة، إضافة إلى ذلك وحسب النظرية التعددية صناع القرار السياسي يأخذون بعين الاعتبار الرأي العام الوطني، وهذا منطقي بأن تفكر أنهم يأخذون دائما بعين الاعتبار هذه النتائج لاسيما إذا كانت نتائج استطلاع الرأي تعكس رأي عام وطني حازم.

الرأي العام هو ظاهرة منتشرة جدا يمكنها بأن تؤثر مباشرة على سلوك صناع القرار السياسي. النظرية التعددية تنص أن تأثير الرأي العام الوطني يمارس مباشرة من خلال المؤسسات السياسية للدولة. للتبسيط نقول أن دعم الرأي العام هو شرط لازم ولكن غير كافي لتبنى السياسة الحكومية؛ إذ لابد في هذه السياسة ان تكون مدعومة من طرف الفاعلين المؤسساتيين المهمين الذين يلعبون دورا حازم كحلقة وصل لإصدار القرارات السياسية.

صياغة الفرضيات:

لتعبير عن هذا سؤال الخاص للبحث نصوغ الفرضيات الآتية:

1) يوجد غالبا توافق بدلا من الخلاف بين صناع القرار السياسي ونتائج استطلاع الرأي حول القضايا السياسية التي تهم الرأي العام الوطني.

2) التوافق بين القرارات الحكومية ونتائج استطلاع الرأي تكون محتملة أكثر لما نتائج استطلاع الرأي تعكس رأي عام وطني حازم.

3) التوافق بين القرارات الحكومية ونتائج استطلاع الرأي يكون أكثر احتمال إذا كان الفاعلون المؤسساتيين المهمين يأخذون حلقة وصل بين صناع القوار السياسي والرأي العام الوطني.

للتحقق من هذه الفرضيات يلزم أن نترجم المفاهيم العملية العريضة الي مدلولات تجريبية التي تفصل بطريقة حقيقة طبيعة العلاقة بينهما؛ ولهذا لزم أن نتسلح بإطار عملي.

2.7 المثال التوضيحي الثاني

العنوان:

أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **(م. ص. م.)** على الأداء، في محيط أعمال مفتوح و صعب: حالة الجزائر

تذكير بالموضوع:

أثر محيط الأعمال المفتوح و الصعب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **(م. ص. م.)** متميز هذه السنوات الأخيرة، بتسارع تغير محيط الأعمال للمؤسسة الاقتصادية. هذه الحقيقة المعاشة بينت عدم قدرة هذا القطاع من المؤسسات في الدول النامية من أن يتطور و يغزوا أسواق خارجية جديدة.

ففي عالم أعمال في تغير دائم، (م. ص. م.) مازالت تتلقى الآثار المدمرة للعولمة الاقتصادية و آثار محيط اعمال مفتوح و صعب. هذه المؤسسات معرضة لمنافسة شديدة و صعبة، خاصة في الدول النامية؛ مناخ الأعمال هذا يفرض الأخذ بالحسبان تطوير (م. ص. م.) و إدراجها في سياق التنافسية على كل المستويات المحلي و الوطني و الإقليمي و الدولي.

النطق بالسؤال العام:

بالنظر لارتباط التنافسية بالأداء، توجد علاقة طردية فكلما زاد أداء للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ازدادت تنافسيتها؛ هذا ما أثبتته أغلب الدراسات الميدانية النوعية وخاصة منها الكمية، ومنه يمكن صياغة السؤال العام للبحث:

السؤال العام: ما هو أثر برامج التأهيل على أداء المؤسسات الاقتصادية في محيط أعمال مفتوح وصعب: حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

النطق بالأسئلة الخاصة:

1- ما هو أثر برامج التأهيل على أداء المؤسسة الاقتصادية: حالة (م. ص. م.) الجزائرية؟

2- ما هو أثر متغيرات محيط الأعمال على العلاقة بين برامج تأهيل (م. ص. م.) و أداء المؤسسة الاقتصادية: حالة (م. ص. م.) الجزائرية؟

3- ماهي عوامل نجاح المؤسسة الاقتصادية المستفيدة من برنامج التأهيل على مستوى المؤسسة داخليا وعلى مستوى متغيرات محيط الأعمال: حالة (م. ص. م.) الجزائرية؟

في صياغة الفرضيات، إذا تفحصنا الاسئلة الخاصة، فإن مختلف المفاهيم التي تناولتها هذه الاسئلة عالجت المفاهيم التالية: برامج التأهيل، التكيف، المؤسسة الاقتصادية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الأداء، محيط الأعمال الصعب و المفتوح و حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية. وجدنا أن النظريات التي تفسر لنا موضوع البحث و تتناول جميع المفاهيم السالف ذكرها هي النظريات التالية : نظريات الطوارئ، ونظرية الاعتماد على الموارد، والنظرية المؤسساتية الجديدة. وقد سمح لنا استعراض النظريات الثلاث برسم ملاحظات حول قابليتها للاستخدام في محيط أعمال مضطرب و صعب و مفتوح على كل شيء خصوصا في البلدان النامية؛ مختلف هذه النظريات تتناول علاقة المنظمة مع محيط الأعمال. في هذه النظريات، محيط الأعمال هو أحد العوامل الرئيسية التي تقود سلوك المنظمات. في الواقع، من الناحية النظرية، يجدر بنا أن نؤكد أن المنظمات مفتوحة على محيط الأعمال. لضمان اتساق دراستنا ومعالجة مسألة تكيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، يركز اختيارنا للنظريات الثلاث المذكورة أعلاه، على أن هذه النظريات الثلاث تؤثر في المقام الأول على جميع فئات محيط الأعمال.

صياغة الفرضيات من الأسئلة الخاصة مبينة في الجدول أسفله؛ هذه الفرضيات تعتبر صياغة تقريرية لهذه الاسئلة الخاصة؛ لكن يلزم على الباحث أن يعمق البحث في الدراسات السابقة أو الأدبيات المتخصصة التي لها علاقة بموضوع البحث للتأكد من أصلية هذه الفرضيات، أي بمعنى أن هذه الفرضيات لم يتم دراستها من ذي قبل؛ كذلك، يلزم على الباحث أن يتأكد من حداثة هذه الفرضيات، أي بمواجهة هذه الفرضيات بدراسات أكاديمية جد حديثة. للتعرف على صياغة و أصلية و حداثة فرضياتنا السبع في أطروحة الدكتوراه لبوجمعة عمرون يحسن الاطلاع على الصفحات التالية من **141** إلى **152** على الرابط التالي:
http://www.archipel.uqam.ca/6744/1/D2689.pdf

فرضيات البحث	أسئلة البحث	
	ما هو أثر برامج التأهيل على أداء المؤسسات الاقتصادية في محيط أعمال مفتوح وصعب: حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.	**السؤال العام**
ف1: برامج التأهيل تحسن من أداء المؤسسة الاقتصادية: حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية	ما هو أثر برامج التأهيل على أداء المؤسسة الاقتصادية: حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية؟	**الاسئلة الخاصة**
ف2: المؤسسات المؤهلة هي أكثر أداء من غيرها من المؤسسات الاقتصادية: حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية		
ف3: برامج التأهيل ممثلة في متغيرات الموارد المادية و غير المادية لها أثر إيجابي على أداء المؤسسات الاقتصادية: حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية	ماهي عوامل نجاح المؤسسة الاقتصادية المستفيدة من برنامج التأهيل على مستوى المؤسسة داخليا وعلى مستوى متغيرات محيط الأعمال: : حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية؟	
ف4: سخاء أو ثراء محيط الأعمال له أثر معدل إيجابي على العلاقة بين متغيرات برنامج تأهيل المؤسسات و متغيرات الأداء: حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية	ما هو أثر متغيرات محيط الأعمال على العلاقة بين برامج التأهيل و أداء المؤسسة الاقتصادية: حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية؟	
ف5: ديناميكية (عدم الاستقرار) محيط الأعمال له أثر معدل سلبي على العلاقة بين متغيرات برنامج تأهيل المؤسسات و متغيرات الأداء: حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية		
ف6: التنافسية في محيط الأعمال له أثر معدل سلبي على العلاقة بين متغيرات برنامج تأهيل المؤسسات و متغيرات الأداء: حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية		
ف7: تعقد محيط الأعمال له أثر معدل سلبي على العلاقة بين متغيرات برنامج تأهيل المؤسسات و متغيرات الأداء: حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية		

3.7 *المثال التوضيحي الثالث*

عنوان البحث :

أثر استخدام الإنترانت على استدامة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة.

التذكير بالموضوع :

يؤثر استخدام الإنترانت في المؤسسة على استدامة تسيير الموارد البشرية لكون التقنية هي أحد مكونات البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة والذي يساهم في تحقيق أهدافها إتجاه المورد البشري في المجتمع أو في المؤسسة.

فيتجسد أثر استخدام الإنترانت في واقع العمل بالتطبيقات والبرمجيات التي يتعامل معها الفرد المستخدم في المؤسسة، فضلا عن معرفة أثرها على عملية الاتصال الداخلي والتفاعل بين المستخدمين، واستخدام أدوات الويب، وتكثيف العمل التعاوني عبرها كشبكة.

كما أن تتجسد العلاقة بين الإنترانت واستدامة تسيير الموارد البشرية في بعدين تقني واجتماعي فالبعد التقني نعني به مدى مساهمة هذه الشبكة في الحد من الآثار السلبية؛ وذلك من خلال استبدال الأجيال القديمة من موارد وأجهزة وبرمجيات وتحديثها، حتى نضمن جمع أكبر كم من البيانات وتحليلها وتخزينها بشكل سريع وبأكثر كفاءة ومع استهلاك أقل للطاقة.

أما البعد الاجتماعي فيتمثل في تحقيق المسؤولية الاجتماعية بعد إدخال الإنترانت في استخدامات المؤسسة؛ مما يضمن العدالة والمساواة بين الموارد البشرية في الحصول على المعلومة والمشاركة في العمل التعاوني والمحافظة على الروابط الاجتماعية، وتجنب الآثار السلبية على صحة الفرد، لأن الوجود القوي لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسة اليوم يولد تداعيات على صحة الموظفين نتيجة استخدام هذه التكنولوجيا.
النطق بالسؤال العام.

نظرا لاعتبار البعد التكنولوجي من أهم الأبعاد التي تساهم في تحقيق الاستدامة للمورد البشري، نتيجة التطور والابتكار المستمر في الجانب التكنولوجي، ونظرا لعدة دراسات أثبت فيها العلاقة الطردية بين استخدام الإنترانت وتطور تسيير الموارد البشرية في المؤسسة جاءت صياغة السؤال العام كما يلي:

كيف يؤثر استخدام الإنترانت على استدامة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ؟

النطق بالأسئلة الخاصة :

1) ما هو واقع استخدام الإنترانت من قبل الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة؟

2) هل توجد علاقة ارتباطية بين استخدام الإنترانت وتسيير الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة؟

3) هل يؤثر استخدام الإنترانت على استدامة تسيير الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة وذلك بالالتزام بممارسات المسؤولية الاجتماعية في استخداماتها؟

4) هل يؤثر استخدام الإنترانت على استدامة تسيير الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة وذلك بإدخال تكنولوجيا المعلومات الخضراء في الاستخدام؟

في صياغة الفرضية إذا نظرنا إلى الأسئلة الخاصة نجد أنها تناولت عدة مفاهيم وهي : استخدام الإنترانت، وتسيير الموارد البشرية وممارسات المسؤولية الاجتماعية، وتكنولوجيا المعلومات الخضراء، واستدامة تسيير الموارد البشرية المؤسسات، وقد اعتمدنا على نظريات أو مقاربات تفسر لنا موضوع البحث والمفهوم المتعلق بكل من تكنولوجيا المعلومات (الإنترانت) وتسيير الموارد البشرية والعلاقة المباشرة بين الإنترانت ووظيفة الموارد البشرية من حيث الاستخدام والتفاعل والأثر على صحة المورد البشري؛ وهذه المقاربات هي : مقاربة الاستخدام، والمقاربة السوسيوتقنية، ومقاربات تكنولوجيا المعلومات والتي تحتوي المقاربة التنظيمية، ومقاربة الأفراد.

صياغة الفرضيات من الأسئلة الخاصة مبينة في الجدول أسفله؛ هذه الفرضيات تعتبر صياغة تقريرية لهذه الأسئلة الخاصة؛ لكن يلزم على الباحث أن يعمق البحث في الدراسات السابقة أو الأدبيات المتخصصة التي لها علاقة بموضوع البحث للتأكد من أصلية هذه الفرضيات، أي بمعنى أن هذه الفرضيات لم يتم دراستها من ذي قبل؛ كذلك، يلزم على الباحث أن يتأكد من حداثة هذه الفرضيات، أي بمواجهة هذه الفرضيات بدراسات أكاديمية جد حديثة.

فرضيات البحث	أسئلة البحث	
	كيف يؤثر استخدام الإنترانت على استدامة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ؟	**السؤال العام**
ف1: هناك مستوى استخدام جيد للإنترانت من قبل الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة	ما هو واقع استخدام الإنترانت من قبل الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة؟	
ف2: توجد علاقة ارتباطية بين استخدام الإنترانت وتسيير الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة	هل توجد علاقة ارتباطية بين استخدام الإنترانت وتسيير الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة؟	**الأسئلة الخاصة**
ف3: يؤثر استخدام الإنترانت على استدامة تسيير الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة وذلك بالالتزام بممارسات المسؤولية الاجتماعية في استخداماتها.	هل يؤثر استخدام الإنترانت على استدامة تسيير الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة وذلك بالالتزام بممارسات المسؤولية الاجتماعية في استخداماتها؟	
ف4: يؤثر استخدام الإنترانت على استدامة تسيير الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة وذلك بإدخال تكنولوجيا المعلومات الخضراء في الاستخدام.	هل يؤثر استخدام الإنترانت على استدامة تسيير الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة وذلك بإدخال تكنولوجيا المعلومات الخضراء في الاستخدام؟	

وللحصول على المزيد من المعلومات عن محتوى الفرضيات في إطار أطروحة الدكتوراه للأستاذ حريزي فاروق يحسن الإطلاع على الصفحات التالية من الصفحة 159 حتى الصفحة 164 على الرابط التالي :

http://elearning.univ-msila.dz/moodle/pluginfile.php/5075/mod_resource/content/1/Th%C3%A8se%20de%20Dr.%20Farouk%20Herizi.pdf

8. الملخص

1) الفرضية هي اعادة صياغة تقريرية للسؤال الخاص بالبحث؛ إنها بيان تعريفي أو تقريري الذي يحدد علاقة مبكرة بين الظواهر المشاهدة أو المتصورة.

2) الفرضية هي نتيجة لصياغة المشكلة ونقطة انطلاق للتحقق منها تجريبيا؛ تعتبر جسرا بين هذين الجزأين من البحث وتشكل حجر الزاوية لكل عمل البحث.

3) الصفات الخمس أو الخصائص المميزة للنظرية هي:

a. المعقولية
b. قابلية الإثبات
c. الدقة
d. العمومية
e. التواصلية

4) التحقق من الفرضية تكون بمحاولة إبطالها.

كيفية صياغة الفرضية :

1) ليتأكد الباحث من أنه قام بطرح سؤال محدد متصلا بموضوع الدراسة (النظر في صياغة الاشكالية) وقد فهم معنى هذا السؤال من كل جوانبه.

2) ليتذكر الباحث أن الفرضية هي إعادة صياغة لسؤال البحث الخاص أو الفرعي؛ وبالتالي يجب أن تترتب على ذلك منطقيا.

3) صياغة الفرضية عن طريق ضمان أن الكلمة المستخدمة تترجم فحواها (الفرضية ليست سؤال).

4) تحديد المفاهيم العملية أو الحدود التي سيتم تحويلها إلى متغيرات ثم إلى مؤشرات.

المراجع

المرجع الرئيسي:

- Mace Gordon et François Pétry. (2000). Guide d'élaboration d'un projet de recherche, 2e édition. Les Presse de l'Université Laval, Québec, Canada.

المراجع الثانوية:

- Amroune (2014). Impact des programmes de mise à niveau sur la performance de la PME dans un environnement ouvert et intense : cas de l'Algérie. Université du Québec à Montréal, Thèse de doctorat, [En Ligne] : http://www.archipel.uqam.ca/6744/1/D2689.pdf (page consultée le 15-12-2017)
- Thietart Raymond-Alain et Coll. (2007). Méthodes de recherche en management. Dunod, Paris, France.
- Gavard-Perret Marie-Lavure, Gotteland David et Jolibert Alain. (2008). Réussir son mémoire ou sa thése en sciences de gestion. Pearson Éducation France, Paris, France.
- Noel Alain. (2011). La conduite d'une recherche : mémoire d'un directeur. Les éditions JFD, Montréal, Canada.
- Moschetto Bruno-Laurent. (2011). Le mémoire de Master en sciences de gestion. El Economica, Paris, France.
- FAYE Ibrahima. Méthodologie de recherches et d'analyse: application au mémoire de recherche scientifique. [En ligne]: https://www.google.dz/?gws_rd=cr&ei=_1owWOTKNIPgUo_vgogN#q=M.+Ibrahima+FAYE%0B%09+Professeur+de+Techniques+d%E2%80%99Expression+et+de+Communication%0B (Page consultée le 19-11-2016).
- حريزي فاروق. (2017). أثر استخدام الأنترانت على استدامة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية: دراسة حالة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بولاية المسيلة. أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف – المسيلة- [على الخط] http://elearning.univ-msila.dz/moodle/pluginfile.php/5075/mod_resource/content/1/Th%C3%A8se%20de%20Dr.%20Farouk%20Herizi.pdf (استشارة الصفحة يوم 26-01-2018).